ملخص التقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2026

يهدف التقرير السنوي حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، برسم مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026، إلى تسليط الضوء على الدور المحوري لهذه المرافق، والتي تشكل أداةً استراتيجية لتدبير الميزانية العمومية تساهم بشكل فعال في تنفيذ السياسات العمومية ومواكبة مختلف الاستراتيجيات الحكومية، وذلك في إطار السعي المستمر إلى تحسين جودة الخدمات المقدَّمة للمواطنين.

وبناء على استقلاليتها المالية وطريقة إدارتها القائمة على تعبئة مداخيلها الذاتية من خلال الخدمات العامة المقدمة للمستخدمين، تضطلع هذه المرافق بدورٍ محوري في التدبير العملي للخدمات العمومية من خلال تمكينها من قدرٍ أكبر من المرونة والتفاعل، وتدبيرٍ ميداني قريبٍ من المرتفقين، خاصة في مجالي التعليم، والصحة.

هذا، وقد استقر عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، برسم سنة 2025، في 171 مرفقا. حيث تميزت هذه السنة المالية بإحداث مرفق دولة مسير بصورة مستقلة جديد يحمل اسم "المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية" تابع لوزارة العدل، وحذف مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة "المركب الرياضي محمد الخامس الدار البيضاء والقاعدة البحرية بالمحمدية" التابع لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

ويسلط التقرير في جزئه الأول الضوء على تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وكذا توزيعها حسب مجالات تدخلها، وذلك برسم السنة المالية 2025، فيما يقدم الجزء الثاني حصيلة الإنجازات المالية لهذه المرافق برسم سنة 2024 بالمقارنة مع حصيلة الإنجازات برسم سنة 2023، وذلك بالاعتماد على تحليل المعطيات المتعلقة بتحصيل المداخيل وإنجاز النفقات، بالإضافة إلى مساهمة هذه المرافق حسب مجالات تدخلها، وأخيرا يستعرض الجزء الثالث الإنجازات المادية لهذه المرافق برسم سنة 2024، ومستوى تقدم تنفيذ برامج العمل برسم سنة 2025، بالإضافة إلى برامج العمل المرتقب إنجازها برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026.

I. تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، حسب مجالات تدخلها:

بلغ عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2025، 171 مرفقا، دون تسجيل أي تغيير مقارنة بالسنة الماضية.

هذا، ويتوزع 171 مرفقا المدرج ضمن قانون المالية لسنة 2025، على 8 مجالات للتدخل حسب المهام الكبرى للدولة، وذلك على النحو التالي:

- مجال الصحة ب 91 مرفقا؛
- مجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر ب 45 مرفقا؛
- مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى ب 16 مرفقا؛
- مجال السلطات العمومية والخدمات العامة ب 9 مرافق؛
- مجال الأنشطة الترفيهية ب 4 مرافق؛
- مجال الفلاحة والصيد البحري بمرفقين؛
- مجال الأنشطة الاجتماعية الأخرى ب 3 مرافق؛
- مجال الأنشطة الاقتصادية الأخرى بمرفق واحد.

يتضح من خلال توزيع هذه المرافق حسب مجالات تدخلها، هيمنة المرافق المسيرة بصورة مستقلة ذات الطابع الاجتماعي بنسبة 81% من مجموع المرافق (أي ما يعادل 139 مرفقا من أصل 171 مرفق)، لاسيما مجال الصحة (91 مرفقا) ومجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر (45 مرفقا).

II. حصيلة تنفيذ ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2024:

سجلت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، مع نهاية سنة 2024، فائضا في المداخيل يقدر بحوالي 4.316,18مليون درهم. وقد تم تحقيق هذا الفائض أساسا من طرف المرافق المتدخلة في مجال الصحة بنسبة 46% تليها، بدرجة أقل، المرافق المتدخلة في مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى، وتلك المتدخلة في مجال السلطات العمومية والخدمات العامة، حيث حققت على التوالي 20,87% و19,63%.

هذا، وقد ناهز المبلغ الإجمالي لمداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2024، حوالي 6.999,58 مليون درهم، متجاوزا بذلك حجم التوقعات التي كانت في حدود 6.040,33 مليون درهم، أي ما يمثل نسبة إنجاز تقدر ب 115,88%، حيث:

- بلغ مجموع المداخيل الذاتية ما قيمته 2.785,71 مليون درهم مقابل توقعات محينة في حدود 1.446,52 مليون درهم، بنسبة تحصيل بلغت 192,58%. وتتكون هذه المداخيل أساسا من عائدات المرافق المتدخلة في مجال الصحة بنسبة 72,75%، تليها المرافق العاملة في مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى، ثم المرافق المتدخلة في مجال السلطات العمومية والخدمات العامة بنسب مساهمة بلغت على التوالي 11,04% و 10,61%؛
- بلغت تحويلات الميزانية العامة الموجهة لفائدة بعض مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنة 2024 ما مجموعه 356,46 مليون درهم، مقابل 925,93 مليون درهم خلال سنة 2023، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 61,5%. ويعكس هذا التراجع تقلص درجة تبعية هذه المصالح للإعانات المالية الممنوحة من طرف الدولة؛
- من جانبه، بلغ فائض ميزانيات الاستغلال والاستثمار، المسجل عند نهاية سنة 2023 والمرحل إلى سنة 2024، حوالي 3.857,41 مليون درهم، مقابل 3.124,94 مليون درهم المسجلة عند نهاية سنة 2022، أي بزيادة قدرها 23,44%. ويمثل هذا الفائض ما نسبته 55,11% من مجموع مداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2024، مقابل 39,80% للمداخيل الذاتية و5,09% لتحويلات الميزانية العامة.

أما بخصوص نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المنجزة برسم سنة 2024، فقد بلغ حوالي 2.683,40 مليون درهم، مقابل الاعتمادات المفتوحة التي ناهزت 5.894,99 مليون درهم، وهو ما يمثل نسبة إنجاز عامة تقدر ب 45,52%. وحسب طبيعة النفقات، فقد بلغت نفقات الاستغلال حوالي 2.362,46 مليون درهم، مقابل 4.425,20 مليون درهم بالنسبة للاعتمادات المفتوحة، أي ما يعادل نسبة إنجاز تقدر ب 53,39%. في حين بلغت نفقات الاستثمار حوالي 320,94 مليون درهم، مقابل توقعات في حدود 1.469,78 مليون درهم، أي ما يمثل نسبة إنجاز تقدر ب 21,84%. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة تنفيذ هذه النفقات قد بلغت 62% بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتدخلة في مجال الصحة، و57,89% و57,68% تواليا بالنسبة لتلك المتدخلة في مجال الأنشطة الترفيهية ومجال الأنشطة الاجتماعية الأخرى.

من جهة أخرى، بلغت نسبة تغطية المداخيل الذاتية للنفقات خلال سنة 2024 حوالي 103,81% مقابل 92,71% سنة 2023، أي بارتفاع يناهز 11,11 نقطة، وهو ما يجسد التوجه نحو استقلالية مالية أكثر ضبطاً وتحكماً لهذه المرافق.

III. حصيلة أنشطة مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال الفترة 2024-2025 وبرامج عملها برسم سنة 2026:

يستعرض **الجزء الثالث** من التقرير **الإنجازات المادية** لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وذلك بناء على تطور مؤشرات الإنتاج أو النشاط، وذلك بهدف تقييم جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين. على سبيل المثال، فبخصوص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في **مجال الصحة**، فقد عملت المستشفيات العمومية على مواصلة مجهوداتها الرامية إلى تنفيذ مهام الإشراف وتهيئة وتعزيز المعدات الطبية التقنية لخدمات استقبال الطوارئ، بالإضافة إلى مواكبة فرق المستشفى في تنفيذ الإجراءات الجديدة المتعلقة بالفوترة والسداد الخاص بـ "AMO تضامن". في نفس السياق، بلغ معدل التكفل بالمرضى بالمؤسسات الصحية، برسم سنة 2024، ما يناهز 88%. وسوف تستمر هذه

الدينامية خلال سنة 2026، خاصة من خلال مواكبة المؤسسات الاستشفائية في إعداد المخططات الاستعجالية الاستشفائية، وتحسين فوترة المستشفيات، وتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية والمحلية في مجال إدارة المخاطر الصحية والكوارث، بالإضافة إلى الدعم التقني والعلمي لبرامج الصحة العمومية.

أما بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في **مجال التجهيز والنقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى**، فإن أهم الأنشطة المنجزة خلال الفترة 2024-2025، قد همت ضمان استدامة أمثل للتنقل على الشبكة الطرقية، خاصة من خلال فحص أزيد من 29.464 كلم من الشبكة الطرقية، وتحسين وتطوير نظام المعلومات الطرقي ونظام إدارة المعاينة البصرية، وتحسين جودة المعدات وتجديد حظيرة معدات الأشغال العمومية من خلال اقتناء واكتراء آليات الأشغال العمومية لضمان استمرارية السير على الطرق، بالإضافة إلى تطوير البحث التقني والابتكار، ولاسيما في مجال البنية التحتية الطرقية. أما برسم سنة 2026، فتتمحور أهم العمليات المبرمجة حول مواصلة أشغال فحص الشبكة الطرقية وتقييم الحالة البنيوية والسطحية للطرق، وتحديث تجهيزات الفحص، والرفع من معدل توفر معدات الأشغال العمومية، بالإضافة إلى رقمنة الخدمات المقدمة للمرتفقين.

بالموازاة مع ذلك، تمحورت أبرز إنجازات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في **مجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر**، حول تحسين جودة التكوين المقدم لفائدة الطلبة، خاصة من خلال تنفيذ خارطة طريق التكوين بالنسبة لمجموعة من المعاهد والتي تم إعدادها في إطار الاستراتيجية الوطنية لإحداث فرص الشغل، وتنويع العروض التكوينية مع مراعاة مقاربة النوع، بالإضافة إلى تحسين ظروف الاستقبال التلاميذ والمرتفقين من خلال صيانة وتنظيف مختلف المرافق. أما برسم سنة 2026، فتندرج أهم العمليات المبرمجة من طرف هذه المرافق حول التطوير والرقي بجودة التكوين المقدم، من خلال تنويع عروض التكوين، وتوسيع مجالات الشراكة والتعاون والبحث العلمي، بالإضافة إلى اقتناء معدات بيداغوجية للبحث العلمي.

من جانب آخر، عملت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في **مجال الأنشطة الترفيهية**، خلال الفترة 2024-2025، على مواصلة برامج العمل المسطرة برسم هذه الفترة، وذلك من خلال إنجاز مجموعة من الأنشطة الرياضية والثقافية، وتحسين ظروف الاستقبال وتهيئة الفضاءات الرياضية والثقافية. هذا، وتعتزم هذه المرافق برسم سنة 2026، تحسين خدماتها لفائدة المرتفقين من خلال إعادة تأهيل فضاءاتها، واقتناء معدات جديدة، وتنظيم حملات تحسيسية لفائدة المواطنين، بالإضافة إلى تعزيز التواصل الرقمي.